

والخوة بنت الام حبه وولد الام عام لعاد
اقول والسيد فرض سبعة من عدد الورثة
وهم الاب والجد والام والجد وبنت الابن والاخت
من الاب والسابع ولد الام ذكر كان او انثى ذكرهم
الناظم لما اجماع الاثر رضى ذلك بتقسيم كل واحد
وشرطه فقال
فالات تسحق مع التولية وبذلك الام في التولية
وهذا مع ولد الابن الذي ما زال يمشي في
ويكون اجتمع مع الماشي من ارض التي تحت يدين
اقول فالاب والام كل واحد منهما يحق السيد
مع وجود الولد بمضى الميزان العظيم وهو قوله
تعالى ولا يورث الذكر واحد منهما السيدس كما ترك
ان كان له ولد وانما في هذا بقوله بنى بر الصبر
والصبر اسم من اسماء تعالى وولد الابن في
هذا كله كالولد اجماعا كما تقدم لانه ما زال يمشي
في بقوله الزهه ويحذف بالذال المعجمة اي ما زال
يتم الابن ويحذف في اي اصحابه والسيد
فرض للام ايضا مع الذي فصاعدا اي الاضيق
او الاضوات مطاعا اجماعا بقوله في بن عمس

وعين

وعين لظاهر قوله تعالى فان كان لرا حقة فلام السيد
وقوله فيس على الذي اي فتمس على لانثى من الاخ في
كلامي حازد على ابنين واولاد قال
ويجوز لكل الاب عند فقه في حوز ما يصيبه ومنه
لما اذا كان من الاب اخوة كقولهم في الرب وهو اسوة
او ابناء معيا ومنه في الام والابن مع السيد
وسلك الفقه في الام في حوزة السيد ومنه
وحكمه وحكمه سببا في حكم السيد في الام
قال ويجوز عند فقهاء الاب مثل الاب في اخوة السيد
وجود الولد وولد الاب اجماعا لانه لا يورث
ابا وقوله في حوز ما يصيبه ومنه ظاهر ان كلاب في
جميع احكام ويجوز جميع المال اذا انفرد باخذها انفت
الزوجه ان لم يكن ولد للميت ولما ولد من ولد الميت
الاب في سائر فلهذا لم يمتد في منها ما سائر الاولي او كان
مع اخوة لابوين او اب فليس حكمه حكم اخوة مع حكم
الاب لان الاب يحجبهم اجماعا لادلايم به ونواقرت منهم لي
الاب ويجوز ايضا حكمه كقولهم يسا وورث في الرب لان احد
والاخوة يدعون الي الميت بالاب فلهذا لم يقاسمونه على
التصديق وسائر حكمهم اي الاخوة مكررا وانما